الحدث

تصاعد الحراك الاحتجاجي الرافض وإغلاق مقرات انتخابية غربي البلاد

ترشح القذافي يهدد الانتخابات

ترتفع حدة الاعتراضات على ترشح سيف الإسلام القذافي للانتخابات الرئاسية في ليبيا، لتصل أمس الإثنين إلى إغلاق عدد من المراكز الانتخابية، في تطور يهدد بإلغاء الانتخابات الليبية بشكل كامل، وذلك فيما يُنتظر أن يقدّم اللواء المتقاعد خليفة حفتر أيضاً ترشحه للرئاسيات

طرابلس ـ **العربي الجديد**

يتصاعد الحراك الرافض لقبول ترشيح سيف الإسلام القذافي، نجل العقيد الراحل معمر القذافي، والملاحق من المحكمة الجنائية الدولية، للانتخابات الرئاسية في ليبيا المقررة في 24 ديسمبر/كانون الأول المقبل، مع إقفال عدد من المراكز الانتخابية وتحديداً في غرب ليبيا، أمس الإثنين، في أكبر مؤشر على أن هذا الترشيح بات يهدد العملية الانتخابية في البلاد بشكل كامل، على الرغم من الدعم الأقليمي والدولي لهذا الاستحقاق الذي أعرب عنه المشاركون في مؤتمر باريس الأسبوع الماضي. وفي خطوة أخرى قد تزيد الخلافات والانقسامات، بتجه اللواء الليبي المتقاعد خليفة حفتر للترشح أيضاً للرئاسيات، مع تسلمه بطاقته الانتخابية أمس.

وشهدت مدن ليبية، لا سيما في غرب البلاد، تحركات احتجاجية أمس الإثنين رفضاً لترشح القذافي، تُرجمت خصوصاً بإقفال عدد من المراكز الانتخابية. وأعلنت المراكز الانتخابية في الزاوية والخمس وغريان، غربي البلاد، عن إقفال أبوابها، احتجاجاً على سير العملية الانتخابية، وللمطالبة بإجراء الانتخابات وفقاً لقاعدة دستورية متفق عليها، وذلك بعد احتجاجات شعبية ضد ترشح القذافي. وأعلن «قادة وثوار» مدينة الزاوية، غرب طرابلس، عن إقفالهم للمركز الانتخابي في المدينة. كما انضم مجلس «حكماء وأعيان ومؤسسات المجتمع المدني» في مدينة الخمس، شرق طرابلس، إلى الرافضين لترشح القذافي، وضرورة إجراء الانتخابات في البلاد «وفق قاعدة دستورية توافقية». وإضافة لرفضه ترشح القذافي، أعرب المجلس، في بيان أصدره خلال وقفة احتجاجية نظمها في مدينة الخمس أمس، عن رفضه ترشح خليفة حفتر «كونهما مجرمي حرب ارتكبا أبشع الجرائم في حق الليبيين».

كما ذكرت قناة فبراير (المحلية الخاصة) أنه جرى «إغلاق مكتب المفوضية الوطنية العليا للانتخابات في زليتن وذلك نزولاً على طلب بعض أهالي المدينة». وأفادت بعقد «اجتماع مرتقب للمكونات الاجتماعية والمجلس البلدي وكتائب الإسناد التابعة للمجلس العسكري بزليتن لمناقشة إغلاق المكتب نهائياً أو استمرار عمله». وفي السياق، أعلنت بلدية مسلاته، شرق طرابلس، عن إقفال أبواب المركز الانتخابي في المدينة، مطالبة بـ«تعديل قانون الانتخابات»، ورفض ترشح «المجرمين المطلوبين للعدالة». كما أعلن «مجلس حكماء وأعيان مصراتة» عن رفضه إجراء انتخابات «من دون التوافق على قاعدة دستورية يمكن أن تكون أساساً لعملية انتخابية ناجحة ونزيهة». وفيما دعا المجلس، في بيان له، الليبيين إلى التظاهر وتنظيم ملتقيات بهدف «إفشال المؤامرة التي يقودها ويدعمها أعداء الحرية والديمقراطية في الداخل والخارج»، طالب بضرورة إجراء انتخابات «حرة ونزيهة وشفافة» بناء على قاعدة دستورية «واضحة». وفي إشارة لرفض ترشح القذافي، أكد المجلس رفضه «ترشح من استخدم القوة المفرطة في مواجهة ثورة الشعب الليبي، وصدرت بحقه أوامر قبض من السلطات القضائية والمحلية، ومحكمة الجنايات الدولية؛ بسبب الجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبها في حق الليبيين»، بالإضافة إلى إشارته لرفض ترشح حفتر «الذي انقلب على السلطات الشرعية، وجمد الإعلان الدستوري، وأدخل البلاد في سلسلة من الحروب والصراعات والانقسامات، مارس خلالها أبشع الجرائم ضد الإنسانية، وفي مقدمتها المقابر الجماعية في ترهونة».

> تسلّم حفتر بطاقته الانتخابية أمس تمهيداً لتقديم ترشحه
>
> بحث الكوني مع شكري في القاهرة إخراج القوات الأجنبية

ولم توضح المفوضية العليا للانتخابات في ليبيا موقفها من إعلانات إغلاق المراكز الانتخابية، لكنها واصلت نشر البيانات الخاصة بأعداد المرشحين. وفي نشرة جديدة لها، أمس، أكدت أن المرشحين للانتخابات الرئاسية هما اثنان، عبد الحكيم بعيو للمركز الانتخابي في طرابلس، وسيف الإسلام القذافي للمركز الانتخابي في سبها، فيما أشارت إلى عدم تقدم أي مرشح للمركز الانتخابي في بنغازي، وكافة المدن الأخرى. وعلى صعيد الانتخابات البرلمانية، أفادت المفوضية بأن العدد ارتفع ليصل إلى 601 مرشح ومرشحة في كامل المراكز الانتخابية بكافة المدن الليبية.

في غضون ذلك، نفت المفوضية أن تكون قد رفضت ترشح القذافي للانتخابات، بعد تداول وسائل إعلام، أمس، أنباء عن رفضها ترشحه. وقال مدير مكتب التواصل والإعلام في المفوضية خالد المناعي لـ«العربي الجديد»، إن «اختراقاً وقع للصفحة الرسمية للمفوضية على فيسبوك وتم خلاله نشر ما يفيد بأن المفوضية رفضت ترشح سيف الإسلام». وأكد المناعي أن الفريق القائم على الصفحة الرسمية للمفوضية تمكن من حذف الخبر، مشيراً إلى أن الفريق «يعمل على إصلاح الخلل الطارئ» بالصفحة.

في هذا الوقت، يُنتظر أن يُقدّم خليفة حفتر ترشحه للانتخابات الرئاسية، بعدما تسلّم أمس بطاقته الانتخابية من المركز الانتخابي في مدينة بنغازي، كما أكد خالد المناعي، لـ«العربي الجديد». لكن المناعي أوضح في الوقت نفسه أن المفوضية ومراكزها الانتخابية، ومن بينها بنغازي، لم تتسلم بعد أوراق ترشح حفتر للانتخابات الرئاسية. ويشترط للترشح حضور المرشح شخصياً إلى أحد المراكز الانتخابية، وتعبئة الاستمارات الخاصة بترشحه، وتقديمه للأوراق، قبل أن تعلن المفوضية عن قبولها أو ردها بناء على استيفاء المرشح لكل الشروط والمسوغات المطلوبة.

وفيما يتصاعد الجدل حول الانتخابات الليبية، كان نائب رئيس المجلس الرئاسي الليبي موسى الكوني، يزور القاهرة، حيث بحث مع وزير الخارجية المصري سامح شكري، سبل التوصل إلى حل سياسي شامل للأزمة الليبية، وفق بيان لوزارة الخارجية المصرية. وتطرقت المباحثات إلى «حتمية خروج كافة القوات الأجنبية والمرتزقة والمقاتلين من ليبيا، باعتبار ذلك العقبة الرئيسية أمام التوصل إلى حل سياسي شامل للأزمة الليبية». وشدد الجانبان على «ضرورة إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية الليبية في موعدها، باعتبارها خطوة مفصلية نحو استكمال خريطة الطريق السياسية في ليبيا»، وفق البيان. بدوره، جدد شكري التزام بلاده الكامل بـ«تثبيت ركائز الاستقرار في ليبيا، والمساهمة في تحقيق متطلبات التنمية الشاملة وفرض سيادتها على سائر ترابها الوطني عبر مؤسسات وطنية متماسكة» فيما أعرب الكوني عن تطلع بلاده إلى «تعظيم الاستفادة من الخبرات المصرية في مختلف المجالات، ومواصلة العمل على نقلها إلى ليبيا لدفع عجلة التنمية بها».

لا يزال القذافي ملاحقاً من المحكمة الدولية (عماد لعلوم/فرانس برس)

لا استقرار بلا ليبيا

اعرب وزير الخارجية الإيطالي لويجي دي مايو عن قناعته بانه لا يمكن ان يكون هناك استقرار في منطقة الساحل من دون استقرار كامل في ليبيا. وفي كلمة، امس الاثنين، مخاطبا مجلس الشؤون الخارجية الاوروبي في بروكسل، لفت دي مايو الى «الاهمية القصوى لاحتواء التهديد الارهابي في المنطقة الممتدة من الساحل الى خليج غينيا» معلنا تاييده «تعزيز دور الاتحاد الاوروبي في تحقيق الاستقرار في منطقة الساحل».

متابعة

اسباب صحية محتملة خلف قرار الامير تفويض بعض صلاحياته (ياسر الزيات/فرانس برس)

أمير الكويت يستعين بولي العهد لإدارة الدولة

الكويت ـ **خالد الخالدي**

في سياق تنظيم شؤون إدارة الدولة، وبعد قبول استقالة الحكومة أول من أمس الأحد، أصدر الديوان الأميري الكويتي، أمس الاثنين، مرسوماً يقضي بالاستعانة بولي العهد الشيخ مشعل الأحمد الصباح «لممارسة بعض الاختصاصات الدستورية لصاحب السمو الأمير بصفة مؤقتة». ولم يوضح الديوان الأميري في بيانه، الذي نشر في وكالة الأنباء الكويتية «كونا»، الأسباب أو طبيعة الصلاحيات. وربط سياسيون كويتيون بين الخطوة والحالة الصحية لأمير البلاد الشيخ نواف الأحمد الصباح (84 عاماً).

وتنص المادة السابعة من قانون توارث الإمارة في الكويت على أنّ «للأمير أن يستعين بولي العهد في أيّ أمر من الأمور الداخلة في صلاحيات رئيس الدولة الدستورية». ووفق وثيقة مسربة نشرت على مواقع التواصل منذ أول من أمس الأحد، فإنّ صلاحيات ولي العهد الجديدة ستشمل حلّ مجلس الأمة، وتشكيل الحكومة، وممارسة الشؤون السيادية كافة، نيابة عن أمير البلاد، وأبرزها إعلان الأحكام العرفية.

ومن المنتظر أن يجري ولي العهد مشاورات اختيار رئيس مجلس الوزراء بعد استقالة الحكومة وقبول أمير البلاد استقالتها أول من أمس، بعدما كانت قد قدمتها قبل نحو أسبوع.

يُذكر أنّ الشيخ نواف الأحمد الصباح كان قد تولى مهامه أميراً للبلاد في 29 سبتمبر/أيلول 2020، ونجح خلال ولايته في الدفع نحو حلّ الأزمة الخليجية وإنهاء الحصار المفروض على قطر، والتوقيع على «اتفاق العلا» مطلع عام 2021. كما شهدت ولايته محاسبة كبار المسؤولين المتورطين في قضايا الفساد.

أما ولي العهد الشيخ مشعل الأحمد الصباح، فيُعَدّ واحداً من أقطاب الأسرة الحاكمة في الكويت ومن أبرز الشخصيات في البلاد. وتدرج الشيخ مشعل الأحمد في السلك الأمني بوزارة الداخلية في الكويت، حيث عمل رئيساً لجهاز المباحث العامة بين أعوام 1967 و1980. وأنشأ جهاز «المباحث السياسية» الذي تحول إلى جهاز أمن الدولة، وهو الجهاز المختص بالاستخبارات الداخلية والخارجية في الكويت. وبعد غياب سنوات طويلة عن العمل الرسمي، تم تعيينه في عام 2004 نائباً لرئيس جهاز الحرس الوطني خلفاً للشيخ نواف الأحمد الصباح، الذي أصبح بعد عامين فقط ولياً للعهد. وشهد جهاز الحرس الوطني في عهد الشيخ مشعل الأحمد طفرة كبيرة على مستوى التسليح والتنظيم، إضافة إلى اضطلاعه بأدوار جديدة في حراسة المنشآت النفطية والأمنية، في ظل التهديدات التي كانت تواجه البلاد بسبب سقوط نظام الرئيس العراقي الراحل صدام حسين في ذلك الوقت. وفضّل الشيخ مشعل الأحمد الابتعاد عن المناصب الحكومية، وهو ما أدى إلى نأيه بنفسه عن المعارك السياسية بين أقطاب الأسرة الحاكمة خلال السنوات الأخيرة، التي سبَبت سقوط رئيسي مجلس وزراء، هما الشيخ ناصر المحمد الصباح عام 2011 وجابر المبارك الصباح في عام 2019. لكن هذه المرة، من المتوقع أن تكون أمامه مهمة تكليف حكومة جديدة، بعد الاستقالة الثانية لرئيس الوزراء الشيخ صباح خالد الحمد منذ تكليفه تشكيل الحكومة قبل نحو عام.

شرق غرب

كولومبيا تلاحق حزب الله

أعلن وزير الدفاع الكولومبي دييغو مولانو (الصورة)، مساء أول من أمس الأحد، أن بلاده تراقب أنشطة حزب الله على أراضيها، وتتهمه بالقيام بـ«أنشطة إجرامية». وقال مولانو في مقابلة مع صحيفة «إل تيمبو» إنه «منذ شهرين، اضطررنا للتعامل مع وضع أرغمنا على إنشاء عملية لتوقيف وترحيل مجرمين مفوّضين من حزب الله، كانت لديهما نيّة ارتكاب فعل جرمي في كولومبيا». وأوردت الصحيفة، نقلاً عن مصادر في أجهزة الاستخبارات العسكرية الكولومبية، أن حزب الله قد يكون حاول تعقّب تحركات دبلوماسيين ورجال أعمال أميركيين وإسرائيليين في كولومبيا. من جهتها، نقلت صحيفة «يديعوت أحرونوت» الإسرائيلية أن وثائق بشأن القضية وصلت إلى الصحيفة الكولومبية من قبل جهاز الموساد الإسرائيلي. وتضمنت معلومات عن مراقبة كان يخضع لها عميل إسرائيلي سابق في الموساد بهدف اغتياله.

(العربي الجديد، فرانس برس)

اعتداء ضد الجيش المصري جنوبي سيناء

كشفت مصادر طبية عسكرية، أمس الاثنين، أن عسكريَّين مصريين قُتلا وأصيب ثالث نتيجة استهداف مدرعة عسكرية في محافظة جنوب سيناء، شرقي مصر. وأشارت إلى أن المدرعة تعرضت لإطلاق قذيفة من مصدر مجهول أثناء سيرها في إحدى نقاط العمل العسكري بجنوب سيناء. وهي المرة الأولى التي يسجل فيها هجوم على قوات الجيش في المنطقة.

(العربي الجديد)

الأردن: الدغمي رئيساً للبرلمان

فاز النائب عبد الكريم الدغمي (الصورة)، أمس الاثنين، برئاسة مجلس النواب الأردني للدورة العادية المقبلة ولمدة عامين، بحصوله على أصوات 64 نائباً من أصل 130 نائباً، في مقابل 58 صوتاً لمنافسه نصار القيسي، وألغيت ثماني أوراق. ووعد الدغمي بالعمل على استقلالية البرلمان، مشدّداً على أنه سيتم تعديل النظام الداخلي لمجلس النواب.

(العربي الجديد)

مستوطنون يعتدون على فلسطينيين بالضفة

أصيب سبعة فلسطينيين بجروح متفاوتة، أمس الاثنين، جراء تعرضهم لهجوم من عشرات المستوطنين في محيط مستوطنة «حومش» المخلاة قرب قرية برقة شمال مدينة نابلس بالضفة الغربية المحتلة. وقال المواطن عبد الله أبو عمر «إن مجموعة من المستوطنين، كان بعض أفرادها مسلحاً وآخرون يحملون العصي، هاجمت فعالية شعبية لزراعة الأشجار في محيط المستوطنة المخلاة، ما أدى لإصابة سبعة فلسطينيين».

(العربي الجديد)

طالبان تهاجم «داعش» في قندهار

شنّت قوات حركة طالبان، أمس الاثنين، عمليات على مراكز لتنظيم «داعش» في مدينة قندهار، معقل الحركة الرئيسي في جنوب أفغانستان، ما أدى إلى مقتل العديد من عناصر التنظيم واعتقال بعضهم. وشملت العمليات مناطق المكه بلازه في الضاحية 15، ومنطقة خواجه في الضاحية الرابعة.

(العربي الجديد)

قضية

تعديلات مرتقبة على الدستور المصري

من المتوقع إجراء تعديلات جديدة على الدستور المصري، قد تؤدي إلى صياغة دستور جديد حتى، ليتناسب مع انطلاقة «الجمهورية الجديدة»، في ظل استناد موالي النظام إلى سوابق تاريخية في هذا السياق

القاهرة ـ **العربي الجديد**

بدأ أعضاء في مجلس النواب المصري الحديث عن تعديلات مرتقبة في الدستور، قد تصل إلى حد صياغة دستور جديد للبلاد ليتناسب مع انطلاقة «الجمهورية الجديدة»، وهو مصطلح أطلقته وسائل الإعلام الموالية للرئيس عبد الفتاح السيسي أخيراً، لاقتراب موعد افتتاح العاصمة الإدارية الجديدة، الواقعة في قلب الصحراء على بعد 45 كيلومتراً، شرقي العاصمة القاهرة. وكشفت مصادر برلمانية مصرية لـ«العربي الجديد»، أن الدائرة القانونية المقرّبة من السيسي، التي يقودها محمد أبو شقة، عضو اللجنة العليا للإصلاح التشريعي، ونجل وكيل مجلس الشيوخ بهاء الدين أبو شقة، تدرس إدخال تعديلات موسعة على مواد الدستور خلال الفترة المقبلة، تمهيداً لإرسال مسودة بهذه التعديلات إلى الحكومة لأخذ الرأي والتشاور، ممثلة في وزارتي العدل وشؤون المجالس النيابية. وتوقعت المصادر فتح مجلس النواب ملف تعديل الدستور في دور انعقاده السنوي المقبل، لإفساح المجال للدوائر القانونية لانتهاء من صياغة مسودة محكمة لتعديلات الدستور، تطاول العديد من المواد التي كان من المفترض تعديلها في استفتاء عام 2019، وتخوّف النظام من طرحها حتى لا تؤثر سلباً على عملية تمرير تعديلات الدستور، التي استهدفت في المقام الأول استمرار السيسي في الحكم حتى عام 2030. وأوضحت أن الموجة الثانية من التعديلات الدستورية ستستهدف العديد من المواد الشائكة، وفي مقدمتها المادة السابعة من الدستور التي تنصّ على أن «الأزهر الشريف هيئة إسلامية علمية مستقلة، يختص دون غيره بالقيام على كافة شؤونه، وهو المرجع الأساسي في العلوم الدينية والشؤون الإسلامية، ويتولى مسؤولية الدعوة ونشر علوم الدين واللغة العربية في مصر والعالم. وشيخ الأزهر مستقل غير قابل للعزل، وينظم القانون طريقة اختياره من بين أعضاء هيئة كبار العلماء».

وتكبّل هذه المادة الدستورية السيسي في ممارسة سلطاته، التي يريدها كاملة على الشأن الديني في مصر، كما هو الحال مع الشأن القضائي أو التشريعي، وسحب البساط من تحت قدمي شيخ الأزهر، الإمام الأكبر أحمد الطيب، بوصف الأزهر المؤسسة الوحيدة في الدولة التي لم ترضخ بشكل كامل له، ما يستلزم إيجاد حلول جذرية تمهد لعزل شيخ الأزهر المحصن دستورياً بموجب المادة. وكشفت المصادر أن مقترح تعديل المادة السابعة يتمثل في حذف مبدأ أن الأزهر هو المرجعية الرئيسية للشؤون الدينية، لإتاحة وجود مرجعيات أخرى رئيسية وغير رئيسية في العلوم الدينية والشؤون الإسلامية، أو ترك النص على حاله من دون تعديل، وإضافة نص آخر يؤكد تبعية دار الإفتاء للسلطة التنفيذية، لتحقيق الفصل الكامل بينها وبين الأزهر. ووفق المعلومات المتاحة حتى الآن، فإن التعديلات المقترحة للدستور ستتضمن النص على تعيين مفتي الجمهورية بقرار من رئيس الجمهورية، من دون الحاجة لانتخابه في اقتراع سري مباشر، يُصوّت فيه أعضاء هيئة كبار العلماء التي يترأسها شيخ الأزهر، مع منح رئيس الجمهورية السلطة المطلقة في الاختيار من بين المرشحين للمنصب، وكذلك تقنين التمديد للمفتي بعد أن يبلغ السن القانونية.

ومن بين المواد المستهدفة أيضاً في التعديل المرتقب تغيير نظام تعديل الدستور، وحذف المواد الخاصة بإصدار قانون للعدالة الانتقالية يكفل كشف الحقيقة، والمحاسبة، واقتراح أطر المصالحة الوطنية، وتعويض الضحايا وفقاً للمعايير الدولية، وإقرار نسبة من الإنفاق الحكومي لا تقل عن 10 في المائة من الناتج القومي الإجمالي للصحة والتعليم الأساسي والجامعي والبحث العلمي، فضلاً عن تقييد تعديل بعض النصوص، ومنها مواد المحليات والأحزاب والجمعيات الأهلية والرقابة على الصحف. ويعد حذف العبارة التي تنص على أنه «لا يجوز تعديل النصوص المتعلقة بإعادة انتخاب رئيس الجمهورية، أو بمبادئ الحرية، أو المساواة، ما لم يكن التعديل متعلقاً بالمزيد من الضمانات» من المادة 226، من أبرز مقترحات التعديل الدستوري، كون هذه الفقرة تمنع تجديد انتخاب رئيس البلاد لأكثر من ولايتين. وتستند رؤية السيسي إلى أن دستور 2014 ليس قابلاً للاستمرار، بدعوى أنه وضع في ظروف استثنائية شهدتها البلاد في أعقاب ثورة (انقلاب) عام 2013، علماً أن تعديل الدستور قبل عامين أتاح له البقاء في الحكم لمدة ثماني سنوات إضافية، فضلاً عن بسط سيطرته على القضاء. ووجه السيسي انتقادات عديدة للدستور الذي وصفه بـ«دستور النوايا الحسنة التي لا تكفي لبناء الوطن».

> يتوقع فتح ملف تعديل الدستور في دور انعقاد البرلمان المقبل
>
> من بين المواد المستهدفة تغيير نظام تعديل الدستور

وفي 10 نوفمبر/تشرين الثاني الحالي، طالب عضو «المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام» في مصر، نشأت الديهي، الجهات المختصة بـ«الإسراع في صياغة دستور جديد للبلاد يتواكب مع الجمهورية الجديدة»، قائلاً في برنامجه المذاع على قناة «تن» المملوكة لرجل أعمال إماراتي: «الجمهورية الجديدة في حاجة إلى دستور جديد، وكل مرحلة مرت بها مصر كان لها دستور يعبر عنها». وأضاف الديهي: «دستور 1923 صدر بعد حصول مصر على الاستقلال الصوري، ودستور 1971 دعا له الرئيس الراحل أنور السادات في وقت احتلال الأراضي المصرية، ودستور 2012 كان يعكس تأثير حكم التيار الإسلامي في البلاد، أما دستور 2014 فجاء في ظروف استثنائية، وصيغ بنوايا حسنة متضمناً العديد من النصوص التي لا يمكن تطبيقها على أرض الواقع».

يذكر أن رئيس مجلس النواب السابق، علي عبد العال، قد قال في جلسة التصويت النهائي على تعديلات الدستور عام 2019: «لن تمر 10 سنوات على مصر إلا بوجود دستور جديد بالكامل، فنحن في حاجة إلى دستور جديد كلية من أول إلى آخر مادة»، مضيفاً «تعديلات الدستور شهدت توافقاً حول تجديد فترة الرئاسة من أربع إلى ست سنوات، بينما الجدال لا يزال مستمراً حول مواد القضاء، ونسبة المرأة في المجالس النيابية».

وفُصّلت تعديلات الدستور الأخيرة على مقاس السيسي، وأقرّت تولّي منصب الرئاسة لأكثر من مدتين متتاليتين، ووضع مادة انتقالية تنص على «تنتهي مدة رئيس الجمهورية الحالي بانقضاء ست سنوات من تاريخ إعلان انتخابه رئيساً للجمهورية، ويجوز إعادة انتخابه لمرة تالية». الأمر الذي مهّد لانتهاء مدة ولايته الثانية في عام 2024 بدلاً من عام 2022، وأحقية ترشحه مرة ثالثة حتى عام 2030. كما توسعت التعديلات في محاكمات المدنيين عسكرياً، من خلال حذف كلمة «مباشر» التالية لكلمة «اعتداء» في المادة 204، بغرض تسهيل إجراءات محاكمة المدنيين أمام القضاء العسكري، في الجرائم التي تمثل اعتداء على المنشآت العسكرية، أو معسكرات القوات المسلحة، أو ما في حكمها، أو المنشآت التي تتولى حمايتها، أو المناطق العسكرية أو الحدودية المقررة كذلك. وكان مجلس النواب قد وافق في الشهر الحالي نهائياً، على تعديل بعض أحكام قوانين حماية المنشآت العامة ومكافحة الإرهاب والعقوبات، الهادفة إلى التوسع في حالات إحالة المدنيين إلى المحاكمات العسكرية، ومنح رئيس الجمهورية الحق في إخلاء بعض المناطق أو عزلها أو حظر التجول فيها، وتشديد عقوبة إفشاء أسرار الدولة، بديلاً عن وقف سريان حالة الطوارئ في جميع أرجاء البلاد.

لم يتمكن السيسي من السيطرة على مؤسسة الأزهر (الأناضول)

الحدث

بات مدير جامعة أفريقيا العالمية، هنود أبيا كدوف، أقرب المرشحين من قبل قادة الانقلاب العسكري في السودان لتولي منصب رئيس الوزراء بدلاً من عبد الله حمدوك. يأتي ذلك في الوقت الذي تتواصل فيه التعبئة من قبل المدنيين ضد الانقلاب

مواجهة انقلاب السودان

تجمع المهنيين يدعو لتكوين «جبهة ثورية» واسعة

الخرطوم ـ **العربي الجديد**

يواصل العسكر في السودان البحث عن مخارج للأزمة السياسية الحادة في البلاد، والتي نجمت عن الانقلاب الذي نفذوه في 25 أكتوبر/تشرين الأول الماضي، بينما يتواصل الرفض على مختلف المستويات المدنية والشعبية لهذا الانقلاب، على وقع تواصل الانتهاكات وسقوط مزيد من الضحايا. وفي السياق، قالت مصادر سودانية خاصة لـ«العربي الجديد»، أمس الإثنين، إن مدير جامعة أفريقيا العالمية هنود أبيا كدوف، بات أقرب المرشحين من قبل قادة الانقلاب لتولي منصب رئيس الوزراء بدلاً من عبد الله حمدوك، الذي تم وضعه قيد الإقامة الجبرية. وأشارت المصادر إلى أن كدوف، الحاصل على الدكتوراه في القانون العرفي من جامعة لندن؛ ظل مترددا طوال الأيام الماضية، وتعرض لضغوط من زملائه وأسرته حتى يتجنب مشاركة الانقلابيين السلطة، إلا أنه، وبحسب المصادر، قد يرضخ أخيراً لضغوط قادة الانقلاب وإغراءاتهم للقبول بالمنصب. من جهته، رجّح مصدر قريب من أسرة كدوف رفضه المنصب «حتى ولو في اللحظات الأخيرة».

ومنذ ثلاثة أسابيع، هي عمر الانقلاب العسكري في السودان؛ فشل قائد الجيش الفريق أول عبد الفتاح البرهان في إيجاد من يشغل منصب رئيس الوزراء، ورفض عدد من الشخصيات الأكاديمية والسياسية المنصب، ومن بينهم أخصائي جراحة الأعصاب أوشيل أبو عائشة، وأستاذ الاقتصاد في جامعة الخرطوم إبراهيم أونور. وأول من أمس الأحد، وفي أول اجتماع لمجلس السيادة الانتقالي بعد تشكيله من قبل قائد الجيش؛ تعهّد المجلس بالإعلان عن حكومة مدنية في غضون الأيام القليلة المقبلة.

في المقابل، يتواصل الحشد من قبل المدنيين ضد الانقلاب. وفي السياق، دعا «تجمع المهنيين السودانيين»، أمس الإثنين، إلى تكوين «جبهة ثورية» واسعة «لإسقاط الانقلاب»، مؤكداً أنه ليس جزءاً من أي تسوية سياسية في البلاد.

وقال التجمع في بيان أمس: «ندعو لتكوين جبهة ثورية واسعة لإسقاط انقلاب المجلس العسكري وتأسيس السلطة الوطنية المدنية الانتقالية من قوى الثورة الملتزمة بلاءاتها الواضحة: لا تفاوض.. لا مساومة.. لا شراكة». ونفى التجمع أن يكون شارك في اجتماع قوى إعلان الحرية والتغيير «المجلس المركزي»، أول من أمس الأحد، بغرض تكوين «جبهة وطنية واسعة لمواجهة الانقلاب»، وأضاف: «لسنا جزءاً من أي دعوات للتسوية أو العودة للوراء، بل نعتبرها خيانة للثورة والشعب».

وكانت «قوى إعلان الحرية والتغيير» أعلنت الأحد، عن اتفاق 24 حزبا سياسيا وتنظيما مدنيا، من بينهم «تجمع المهنيين» على تكوين «جبهة عريضة لإسقاط الانقلاب». وأكدت القوى في بيان على التمسك بنصوص الوثيقة الدستورية الموقعة مع المجلس العسكري المنحل في أغسطس/آب 2019. في غضون ذلك، تتواصل انتهاكات الانقلابيين على أكثر من صعيد. وفي السياق، اتهمت لجنة الأطباء المركزية قوات الانقلاب باقتحام مستشفى كسلا التعليمي، شرقي السودان، ومنع الأطباء والكوادر الصحية من دخوله، وذلك قبل ساعات من وقفة احتجاجية أعلنتها اللجنة أمس الإثنين، ضمن خطوات تصعيدية للأطباء ضد الانقلاب العسكري. وأكدت اللجنة في بيان لها، أن «استمرار القمع والسقوط الأخلاقي المتكرر لقوات الانقلاب لن يزيد الأطباء إلا عزماً وإصراراً على إسقاط النظام الغاشم، وإلى الأبد».

بدورها، قالت هيئة محامي دارفور، وهي جماعة حقوقية في السودان، إن قوات أمنية تابعة للانقلاب احتجزت بطريقة غير مشروعة عشرة أطفال تتراوح أعمارهم بين 13 و17 عاماً، وذلك أثناء احتجاجات خلال الأيام الماضية، مشيرة في بيان لها، إلى أن النيابة في الخرطوم امتنعت عن ممارسة اختصاصاتها بالإفراج عنهم من دون سند قانوني، فقضوا يوماً كاملاً من الجوع والعطش. وأشادت الهيئة بالتحرك الذي قامت به منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف) والمؤسسات الحقوقية الدولية، وطالبت «شركاء السلام في السودان»، وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي ومجلس حقوق الإنسان؛ بالعمل على حماية أوضاع حقوق الإنسان، خصوصاً المتأثرين من الأطفال، وإدراج المسؤولين عن تلك الانتهاكات تحت طائلة العقوبات.

وكانت لجنة أطباء السودان، أعلنت أمس، ارتفاع حصيلة قتلى احتجاجات السودان منذ الانقلاب إلى 23، إثر وفاة شاب يدعى عمر عبد الله آدم، متأثراً بإصابته في 25 أكتوبر الماضي برصاصة في العنق، وكذلك وفاة طفلة تدعى ريماز حاتم العطا (13 عاماً)، متأثرة بإصابتها برصاص قوات الجيش، أثناء تواجدها أمام منزلها في الخرطوم، خلال «مليونية 13 نوفمبر»، السبت الماضي. وأوضحت اللجنة أن عدد الإصابات بلغ 215 إصابة، متوزعة بين الذخيرة الحية والرصاص المطاطي والاختناق بالغاز المسيل للدموع والضرب بالعصي والهراوات، مشيرة إلى «ارتفاع عدد قتلى تظاهرات الخرطوم السبت، إلى 7 أشخاص بينهم 3 أطفال».

وحمّل بيان صادر عن «قوى إعلان الحرية والتغيير» أول من أمس «الانقلابين مسؤولية ما حدث من عنف مفرط وقتل وسحل»، مشيراً إلى أن «تلك الجرائم والانتهاكات تستوجب بالضرورة تقديم مرتكبيها إلى ساحات العدالة».

من الاحتجاجات في ام درمان يوم السبت الماضي (Getty)

دعوة أوروبية للحوار

دعا الاتحاد الأوروبي الجيش السوداني للعودة إلى مسار الحوار مع المدنيين، واعتبر في بيان، أول من أمس الأحد، أنّ «إجراءات الجيش تفوض التقدم الذي تم إحرازه» محذرا من عواقب وخيمة لهذه الإجراءات على دعم الاتحاد الأوروبي. ودان الاتحاد أعمال العنف ضد المتظاهرين، السبت الماضي.

تحليل

بعد انعقاد أربع جولات من المحادثات بين السعودية وإيران، ازداد التفاؤل الحذر بإمكان التوصل إلى تفاهمات تخفف الحملات الإعلامية المتبادلة، ومستوى العنف مرحلياً

المحادثات السعودية الإيرانية

تهدئة وتفاهمات تنتظر الاتفاق النووي

بشير البكر

كانت الأجواء ما بين الرياض وطهران قد بدأت تصفو في الربيع الماضي، حينما انعقدت أول جولة مفاوضات بين الطرفين على مستوى عال برعاية الحكومة العراقية في بغداد، من أجل عودة العلاقات الدبلوماسية، والتوصل إلى تفاهمات ثنائية، وأخرى تخص القضايا الإقليمية. ولكن المؤشر عاد إلى ما كان عليه، عندما فجّر المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية سعيد خطيب زادة، يوم الإثنين من الأسبوع الماضي، مفاجأة حدد فيها ثلاثة شروط على السعودية الالتزام بها، كي يتم عقد الجولة الخامسة التي كانت مبرمجة في الثاني من نوفمبر/تشرين الثاني الحالي، وتنتظر إشارة من الطرف العراقي الذي أنشغل بتداعيات الانتخابات التشريعية. وحيال تعقيدات الوضع في العراق جرت مداولات بنقل المفاوضات إلى بلد آخر، إلا أن تصريح خطيب زادة عقّد المسألة، وأعاد خطاب ما قبل المفاوضات إلى الواجهة. وفي أول إشارة استفزازية، طلبه من الرياض أن تبدي المزيد من الجدية في المفاوضات، واشتراطه تخفيف الضغوط السعودية في لبنان. وذهب أبعد حين طلب من السعودية وقف حرب اليمن، قبل أي مفاوضات بشأن المنطقة.

في وقت قريب كانت النبرة الإيرانية مختلفة كلياً، وبعد الجولة الرابعة التي انعقدت في نهاية سبتمبر/أيلول الماضي، أدلى المتحدث باسم الخارجية الإيرانية بتصريحات مختلفة، تنحو باتجاه التهدئة والتوافق، وقال في ختام الجولة «أعتقد أن الكلمة التي يمكن وصف أجواء المفاوضات بها بصورة جيدة هي أنها محترمة». وكشف عن حصول «اتفاقات أولية» مع السعودية خلال أربع جولات من الحوارات بين البلدين في بغداد، غير أنه قال في الوقت ذاته إن «هناك مسافة حتى إعادة فتح السفارات». وعلى ذلك رد وزير الخارجية السعودي فيصل بن فرحان بأن المحادثات مع إيران كانت «ودية» ووصفها بـ«الاستكشافية». وقال «نحن جادون بشأن المحادثات... الأمر ليس تحولاً كبيراً بالنسبة لنا، فدائما ما نقول إننا نريد إيجاد سبيل لتحقيق الاستقرار في المنطقة». وجرى النظر إلى تصريحات الطرفين باهتمام شديد، كون الجولة الرابعة هي الأولى بين الطرفين بعد وصول الحكومة الإيرانية الجديدة إلى الحكم بقيادة إبراهيم رئيسي، وسبقها لقاء بن فرحان في بغداد مع نظيره الإيراني حسين عبد الأمير عبد اللهيان، على هامش المؤتمر الإقليمي الذي نظمه العراق في 28 أغسطس/آب الماضي.

الحوار بين إيران والسعودية بدأ في إبريل/نيسان الماضي، بعد أن تكللت جهود الحكومة العراقية بالنجاح لجمع الطرفين على طاولة واحدة. وعقدت طهران والرياض حتى الآن أربع جولات، ثلاث منها في عهد الحكومة الإيرانية السابقة، والجولة الرابعة هي الأولى في عهد رئيسي. ومن أجل إنجاح هذه المبادرة شكل رئيس الحكومة العراقية مصطفى الكاظمي لجنة مصغرة ترتبط بمكتبه لمتابعة الحوار بين طهران والرياض، وفق مسؤول حكومي عراقي، أكد أن أهم الجولات هي الرابعة التي انعقدت في مطار بغداد الدولي بين وفدين كبيرين من المتخصصين بالشؤون الأمنية والسياسية والاقتصادية. وتحدثت أوساط عراقية قريبة من المفاوضات عن ملفات ثنائية على رأسها إعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين إلى ما كانت عليه قبل الأول من يناير/كانون الثاني 2016، عندما قطعت السعودية علاقاتها مع إيران. وتفيد مصادر عراقية واكبت المفاوضات بأن الملف اليمني على قائمة أولويات الحوار الثنائي. ومن الجانب السعودي، فإن الرياض طالبت طهران بالتوقف عن تهديد أمنها، والتدخل في الشؤون الداخلية لمنطقة الخليج، ووقف دعم الميليشيات التي تهدد أربع دول عربية، لأن ذلك يعني تهديد سيادة المنطقة. وتعتبر السعودية نزع فتيل الأزمات يعود بإيجابيات على الجميع، وبالتالي فإن تقدم مفاوضات فيينا بين إيران ومجموعة 5+1 يجب أن يشجع إيران، في حين أن بقاء طهران على موقفها القديم من فرض نفوذها وسياساتها على المنطقة، لا يتماشى مع بنود الاتفاق الجديد لجهة الدور المزعزع للاستقرار. المواجهة الإقليمية بين الطرفين في تصاعد من اليمن إلى لبنان وسورية والعراق، ولا يستطيع طرف واحد أن يحسمها لصالحه، وبالتالي يمكن بناء مصلحة ثنائية وإقليمية ودولية لوقف النزاع. على هذا الأساس سارت الجولات الأربع من أجل إعادة بناء الثقة، وكانت السعودية تعتبر أن المرحلة الاستكشافية انتهت، وبعد الجولة الرابعة ستكون هناك مسارات سياسية-أمنية-ثقافية، وسيقود ذلك إلى انفراج اقتصادي. وشروط الرياض لإعادة بناء الثقة، التزام طهران بالتعهدات والشروط الواردة في الاتفاق النووي لجهة عدم تهديد الاستقرار، ووقف دعم الميليشيات الطائفية وعلى رأسها الحوثيون. وبعد أكثر من 7 سنوات على الحرب، تحاول السعودية إيجاد مخرج منها عبر تسوية سياسية، ولذلك لم ترد على التصريحات الإيرانية الجديدة، وأعلن بن فرحان يوم السبت الماضي أن المحادثات مع إيران ستستمر، و«من المتوقع إجراء جولة إضافية من المفاوضات قريبا».

هناك تفاؤل حذر بأن التفاهم السعودي الإيراني، يمكن أن يقود إلى تفاهم أوسع بين القوى الكبرى في المنطقة، إيران، السعودية، مصر، وتركيا. وعلى الرغم من أنه من غير المنتظر أن تؤدي جولات الحوار بين السعودية وإيران إلى تفاهمات سريعة، ولكن سيكون من شأنها على الأقل، تخفيف الحملات الإعلامية المتبادلة، ومستوى العنف مرحلياً، واحتمالات تقديم تنازلات متبادلة، إيرانية في الملف اليمني، وسعودية في الملف السوري. وكان اللافت أن إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن أوصلت رسائل واضحة أنها تريد الوصول إلى تهدئة وتفاهمات بين الطرفين. وفي أعقاب الجولة الرابعة قال المتحدث باسم الخارجية الأميركية نيد برايس «نعتقد بالتأكيد أن الحوار البنّاء يمكن أن يكون أداة مفيدة لتهدئة التوترات الإقليمية. نحن نؤيد الحوار بشكل عام. ونؤيد الحوار في هذه الحالة». وكان واضحاً أن الموقف الأميركي يشجع على فتح المجال للتفاهم على صيغة تحمي العراق وترضي إيران والسعودية، ولكن الشروط الجديدة التي طرحتها إيران على السعودية من شأنها أن تعقّد الموقف قبل وقت قصير من الجولة السابعة لمفاوضات فيينا نهاية الشهر الحالي، ومن غير المعلوم متى سيتم عقد الجولة الخامسة من المحادثات الإيرانية السعودية، قبلها أم بعدها، إلا أنه بات من المؤكد وجود ترابط بين المسارين.

تحدثت طهران بعد الجولة الرابعة عن حصول اتفاقات أولية

التوافق السعودي الإيراني قد يقود لتفاهم أوسع في المنطقة

شرق غرب

إيران تدعو غروسي لزيارتها

أكد المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية، سعيد خطيب زادة، أنه تمت دعوة المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، رافائيل غروسي لزيارة طهران وعُرض عليه موعد لذلك (لم يتم تحديده). وأضاف خطيب زادة في مؤتمره الصحافي الأسبوعي «سيأتي قريباً إلى طهران. نحن ننتظر رده». وكان غروسي أبدى الجمعة الماضي «استغرابه» لعدم وجود تواصل بينه وبين مسؤولين سياسيين في حكومة الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي، منذ تولي الأخير مهامه في أغسطس/آب الماضي.

(العربي الجديد)

بريطانيا: انفجار ليفربول «حادث إرهابي»

أعلنت الشرطة البريطانية في شمال غربي إنكلترا، أمس الإثنين، أنها تتعامل مع انفجار أوقع قتيلاً خارج مستشفى في ليفربول، أول من أمس على أنه «حادث إرهابي». استُخدمت فيه قنبلة يدوية. وقال المسؤول عن شرطة مكافحة الإرهاب في المنطقة، راس جاكسون، إن الدافع وراء الانفجار غير واضح لكن «الراكب الذي قُتل» هو من وضع القنبلة.

(فرانس برس)

«الأطلسي» يحذّر روسيا بشأن أوكرانيا

حذر الأمين العام لحلف شمال الأطلسي ينس ستولتنبرغ، أمس الإثنين، روسيا من أن الحلف يقف إلى جانب أوكرانيا، في مواجهة حشد غير عادي للقوات الروسية على حدود أوكرانيا. وشدّد ستولتنبرغ، في مؤتمر صحافي مع وزير الخارجية الأوكراني دميترو كوليبا في بروكسل، على أن أهم شيء الآن هو الحيلولة دون خروج الوضع عن نطاق السيطرة. وحثّ روسيا على التحلي بالشفافية بشأن الأنشطة العسكرية بهدف تخفيف التوتر.

(رويترز)

تقرير

العراق: الخلافات تهدد بتفكك «الإطار التنسيقي»

بعد زيارة زعيم «فيلق القدس» في الحرس الثوري الإيراني إسماعيل قاآني إلى بغداد، بدأت تظهر الخلافات داخل «الإطار التنسيقي»

بغداد ـ **زيد سالم**

أربكت زيارة زعيم «فيلق القدس» في الحرس الثوري الإيراني إسماعيل قاآني، مطلع الأسبوع الماضي، إلى بغداد، حسابات القوى الرافضة لنتائج الانتخابات النيابية التي أجريت في 10 أكتوبر/تشرين الأول الماضي، مع تأكيد مصادر سياسية متطابقة في أحاديث مع «العربي الجديد»، وجود تباين واضح في وجهات النظر بين قوى ومكونات المعسكر الرافض للنتائج، الذي نظّم نفسه أخيراً تحت ما يعرف بـ«الإطار التنسيقي للقوى السياسية الشيعية». وتحفّظت طهران على مطلب إلغاء الانتخابات وعلى التصعيد بوجه حكومة رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي من قبل حلفائها، الذين حشدوا أنصارهم في الشارع في استعراض للقوة. كما أن كتلتي تحالف «النصر» و«الحكمة»، المنخرطتين داخل «الإطار التنسيقي»، تتحفظان على خطاب بعض أطرافه. وكان قاآني قد التقى قادة الكتل السياسية المقرّبة من طهران خلال زيارته إلى بغداد، كما عقد لقاءً مغلقاً مع الكاظمي، والرئيس العراقي برهم صالح. ووفقاً لتسريبات أعقبت الزيارة، واكدها لاحقاً السفير الإيراني في بغداد إيرج مسجدي، فإن الجنرال الإيراني أبلغ قادة الكتل والفصائل المسلحة بعدم موافقة إيران على مطلب إلغاء الانتخابات، ولا على لغة التهديد التي استعملتها بعض الفصائل المسلحة. وطالب بالتوافق على حكومة بين القوى الشيعية الرئيسية، في إشارة إلى استبعاد خيار حكومة الأغلبية السياسية التي طرحها في وقت سابق مقرّبون من زعيم «التيار الصدري» مقتدى الصدر.

وأعقبت ذلك تصريحات لرئيس مجلس القضاء الأعلى، القاضي فائق زيدان، قال فيها إنه لا دليل قانونياً يثبت تزوير الانتخابات حتى الآن، في رد ضمني على بيان لـ«الإطار التنسيقي»، تحدث فيه عن وجود أدلة تثبت حصول عمليات تزوير من دون أن يقدمها. وفي هذا السياق تحدث سياسيان، أحدهما نائب في البرلمان المنتهية ولايته، لـ«العربي الجديد»، عن تباين كبير في مواقف الكتل المنضوية في «الإطار التنسيقي» في ما يتعلق بموضوع الاعتراض على نتائج الانتخابات. ويرفض عمار الحكيم وحيدر العبادي الذهاب لإلغاء الانتخابات ويعتبران أنها ستجر البلاد إلى فوضى أكبر، مع تبنيهما خيار التفاهم على إطار عمل مشترك بين الكتل الشيعية حيال الحكومة الجديدة التوافقية التي لا تقصي أي طرف يرغب بالمشاركة فيها. وكشف أحد السياسيين أن تحالف «النصر» و«الحكمة» قد يتجه للابتعاد عن «الإطار التنسيقي»، في الأيام المقبلة. فيما ذكر الآخر، وهو عضو بارز في تحالف «النصر» بزعامة العبادي، أن لغة تهديد الدولة والطعن بعملية الانتخابات ككل وتبني نظرية المؤامرة في تزوير النتائج يرفضه التحالف، ويعتبر أن ذلك يؤسس لفوضى سياسية كبيرة في البلاد، خصوصاً أنه لم يتم تقديم أي دليل لغاية الآن. وشدّد على أن تحالفه «يرفض خطاب إهانة الدولة ومهاجمة المؤسسات والتلويح بالشارع في الأزمات السياسية».

لكن تقارير محلية عراقية، أحدها لصحيفة «العالم الجديد»، بعددها الصادر أمس الإثنين، تحدثت عن أن الموقف من الكاظمي كان من ضمن الخلافات في صفوف الفصائل المسلحة التي تمتلك تمثيلاً سياسياً داخل تحالف «الفتح»، بعد تبرئة أحد الفصائل الكاظمي من مسؤولية مقتل مُحتجّين في تظاهرات مطلع الشهر الحالي أمام المنطقة الخضراء. وعن ذلك، أكد عضو حركة «حقوق»، الجناح السياسي لميليشيا «كتائب حزب الله»، عباس العرداوي أن الكيانات السياسية ضمن «الإطار التنسيقي» تطالب حالياً بعدّ وفرز جميع محطات المحافظات العراقية، عدا إقليم كردستان، يدوياً. وكشف في حديث مع «العربي الجديد»، أنهم يمتلكون «مئات الأدلة والطعون التي تثبت استلاب الحقوق الانتخابية وسرقة أصوات بعض القوى السياسية على حساب قوى أخرى». وبشأن الحديث عن تفكك «الإطار التنسيقي»، ذكر العرداوي أن «الاختلاف بوجهات النظر بين القوى السياسية، إضافة إلى تبدل التوجهات هو أمر وارد، لكن لغاية الآن لا يوجد أي حدث رسمي يرمز إلى انسحاب بعض القادة، بالتالي فإن ما يجمعهم هو التضرر من نتائج الانتخابات وليس المصالح».

لكن المحلل أحمد العبيدي أشار، في حديث مع «العربي الجديد»، إلى أن «الإطار التنسيقي قد يتفكك في أي لحظة ويعود قادة الأحزاب إلى مواقعهم الحزبية، ما إن يتم التوصل إلى حل بشأن تشكيل الحكومة الجديدة». واعتبر أن «انسحاب أي أحزاب معينة من الإطار هو أمر لا بد من تحققه، سواء حالياً أو خلال الأسابيع المقبلة، وتحديداً العبادي، غير المنسجم منذ سنوات مع قوى السلاح والفصائل المسلحة الموالية لطهران».

زار قاآني بغداد الأسبوع الماضي (فرانس برس)

يرفض عمار الحكيم وحيدر العبادي إلغاء الانتخابات

حميدتي يعتذر عن عدم رئاسة لجنة مراجعة «إزالة التمكين»

تسريبات متضاربة بشأن قبول هنود ابيا كدوف رئاسة الحكومة

قضية

تعود محافظة شبوة اليمنية إلى الواجهة في ظل تطورات هامة قد تجعلها ضحية لتوترات عسكرية من جديد، فبعد سيطرة الحوثيين على ثلاث مديريات منها أخيراً، عاد المجلس الانتقالي ليرفع صوته محاولاً استجماع قواته بحجة مواجهة الجماعة

التوترات تحيط بشبوة

أطماع للحوثيين و«الانتقالي»

شبوة ـ **هناء عبدربه**

على الرغم من أن محافظة شبوة اليمنية تعيش حالة من الاستقرار والهدوء، وتشهد ازدهاراً على المستويين التنموي والأمني منذ ما يقارب العامين، وتحديداً بعد سيطرة القوات الحكومية على المحافظة، أواخر أغسطس/ آب 2019، بعدما دخلت في مواجهات مباشرة مع «النخبة الشبوانية» المدعومة إماراتياً، إلا أن آمال المجلس الانتقالي الجنوبي ما زالت قائمة بإعادة السيطرة على المحافظة، التي كانت تقع حتى 21 سبتمبر/ أيلول الماضي تحت سيطرة الحكومة الشرعية بكامل مديرياتها، قبل سقوط ثلاث مديريات دفعة واحدة بيد الحوثيين. سيطرة الحكومة على شبوة قبل نحو عامين، كان لها الأثر الإيجابي في وحدة القرار السياسي والعسكري، ودوران عجلة التنمية في المحافظة، فوقعت السلطة المحلية عشرات العقود في مجال الطرقات والصحة والصرف الصحي في عتق، عاصمة المحافظة، وتم إنشاء جامعة شبوة التي تعد الإنجاز الأبرز للمحافظة. وعلى الجانب العسكري والأمني، تم تأهيل وحدات أمنية مدربة لإرساء الأمن داخل المحافظة ودعم الاستقرار.

وفي ظل التغيرات الحديثة في المشهد اليمني، تظل العين على محافظة شبوة، التي شهدت أخيراً انسحاب القوات الإماراتية من معسكر العلم، شرق مدينة عتق، أعقبه انسحاب قوة سعودية من مطار عتق، بالتزامن مع مطالبة محلية بخروج القوات الإماراتية من ميناء بلحاف الغازي الذي حوّلته إلى ثكنة عسكرية وأعاقت إعادة العمل فيه بعد توقفه في بداية الحرب عام 2015.

وبرزت في الآونة الأخيرة عودة المجلس الانتقالي للتصعيد، إذ حذّر في بيان أصدره لأنصاره داخل شبوة، في سبتمبر الماضي، السلطة في المحافظة من أي محاولة لتمزيق النسيج الاجتماعي لإضعافه، وإسكات الأصوات التي تنادي بأحقية القضية الجنوبية في الكشف عن الانتهاكات التي يتعرض لها أبناء المحافظة، وفق تعبيره. كما دعا أنصاره للتظاهر في مختلف مديريات شبوة تنديداً بجرائم السلطة «الإخوانية» وعصاباتها، كما جاء في البيان، والذي شدد فيه على رفضه التام لتصرفات السلطة في شبوة التي قال إنها تعبث بمقدرات المحافظة على حساب مصلحة أبنائها. وضمّن بيانه مطالب عديدة، أبرزها عودة «النخبة الشبوانية» بحسب اتفاق الرياض، كما ذكر.

وقال قيادي من الانتقالي في شبوة، طلب عدم ذكر اسمه، لـ«العربي الجديد»، إن «الانتقالي في شبوة منذ تأسيسه وحتى اليوم يعمل على حل مختلف القضايا المجتمعية والسياسية في المحافظة، ويبذل جهداً كبيراً في هذا الشأن انطلاقاً من إيمانه بأن السلم المجتمعي في المحافظة وعموم المحافظات الجنوبية يُعتبر من متطلبات حل القضية الجنوبية». وأضاف أن هناك قوى لا يروق لها ذلك وتسعى بكل ما أوتيت من قوة لتأجيج الصراعات بين مختلف الأطراف في المحافظة، مضيفاً أن المجلس في شبوة ممثلاً برئيس القيادة المحلية علي الجوباني يسعى لحل النزاعات مع السلطة المحلية من أجل إبعاد شبوة عن المماحكات السياسية والاصطفاف صفاً واحداً في وجه جماعة الحوثي التي اسقطت مديريات بيحان الثلاث خلال ساعات، «إلا أن دعواتنا قوبلت بالرفض من قبل محافظ المحافظة واللوبي الإخواني»، كما قال.

وما زاد من التساؤلات والمخاوف على استقرار المحافظة، عودة البرلماني المؤتمري عوض محمد العولقي ابن الوزير، الأسبوع الماضي، إلى محافظته شبوة بعد سنوات من الغياب عنها، وظهوره في مقطع فيديو وهو يتحدث عن أسباب عودته متظللاً بقبيلته، معلناً سعيه ومن أراد من أبناء شبوة لحمايتها من خطر عودة الحوثيين النخبة، وعلى المحافظة بأكملها.

لم يتوقف الأمر عند ذلك، فبعد اندلاع المواجهات ووصولها إلى دروتها، تُرك المقاتلون من «النخبة الشبوانية» في مواجهة الانتقالي. وجعلت عودته بعض الجماهير ترفع سقف توقعاتها، ودفعت بعض الحشود القبلية للتوجه لمقابلته في مقر سكنه في مديرية نصاب، غرب مدينة عتق، بل إن وفداً من المجلس الانتقالي في شبوة التقاه لبحث آخر التطورات.

لكن مصدراً متابعاً قال لـ«العربي الجديد»، إن ابن الوزير بقي لأشهر في صنعاء التي تقع تحت حكم الحوثيين عندما سيطر هؤلاء على شبوة في 2015، من دون إصدار أي ردة فعل على ما يحدث للمحافظة التي ينتمي إليها، قبل مغادرته إلى الرياض وتعيينه مستشاراً للرئيس عبدربه منصور هادي.

وبعيداً عن دعوات المجلس الانتقالي المتكررة في شبوة للخروج ورفض «السياسات القمعية» التي يتبعها محافظ شبوة محمد صالح بن عديو، كما يسميها أنصار الانتقالي، ومحاولة حلحلة الأمور عن مكانها، لم ينجح المجلس منذ سقوطه في أغسطس/ آب 2019 بجذب الجماهير داخل المحافظة كالسابق، وليس من الواضح بعد حتى عقب عودة ابن الوزير إلى المحافظة ودعوته للقاء بجمع أبناء المحافظة، إن كان المجلس بقوته القبلية «الجديدة» سيحقق تغييراً يطمح إليه داخل المحافظة.

خلفية الصراع

يعود أصل الاحتقان الدائر بين المجلس الانتقالي والحكومة الشرعية ممثلة بالسلطة المحلية في محافظة شبوة، إلى أسباب عديدة، على رأسها المواجهات التي دارت بين القوات الحكومية و«النخبة الشبوانية» الجناح العسكري للانتقالي في المحافظة، في أغسطس/ آب 2019، بعد سيطرة القوات الحكومية على معسكر ثماد المستحدث من قبل «النخبة الشبوانية»، شرقي مدينة عتق، نتيجة لذلك اندلعت مواجهات عنيفة بين الطرفين، أدت إلى خروج قوات النخبة من مدينة عتق، لتُحكم الشرعية سيطرتها على المباني والمعسكرات التي كانت تسيطر عليها النخبة، وعلى المحافظة بأكملها.

كان ذلك عقب اشتباكات عدن بين القوات الحكومية وقوات الانتقالي، بعدما طالب نائب رئيس المجلس الانتقالي هاني بن بريك، «المقاومة الجنوبية» بالنفير العام للتوجه نحو قصر المعاشيق الرئاسي الذي يوجد فيه رئيس الحكومة معين عبد الملك وبعض وزرائه، وتمكنت قوات الانتقالي بعد مواجهات شديدة من السيطرة على العاصمة المؤقتة عدن، والتي كان من المفترض أن تبقى العاصمة التي تدير عمليات عودة البلاد تحت جناح الحكومة الشرعية المعترف بها دولياً التي تخوض معارك أخرى مع جماعة الحوثيين في مناطق مختلفة.

كبرت آمال الانتقالي حينها ودفع قواته العسكرية نحو عتق، عاصمة شبوة، لإحكام سيطرته بصورة كلية مثلما فعل في عدن، لكن سرعان ما خابت آماله، لأن السعودية التي تقود التحالف هي التي كانت تقدم الدعم المباشر للجيش اليمني الذي حقق هذا الانتصار على النخبة.

بعد تطور الصراعات في عدن وشبوة وأبين، بين القوات الجنوبية والحكومة الشرعية، تحت مظلة «التحالف العربي» الذي تقوده السعودية والإمارات، رجحت كفة المجلس الانتقالي على الشرعية في السيطرة على أجزاء واسعة من المناطق المحررة في عدن وما حولها في أغسطس/ آب 2019. عقب ذلك وضعت السعودية بالاشتراك مع تحالف دعم الشرعية في اليمن خريطة طريق لوقف النزاع بين الحكومة الشرعية والمجلس الانتقالي أطلق عليها اسم «اتفاق الرياض» وجرى التوقيع عليه في 5 نوفمبر/ تشرين الثاني 2019.

أفضى ذلك الاتفاق إلى مناصفة في الحصص الوزارية بين الشمال والجنوب وإلى اتفاقات أخرى، وكان من أبرز البنود العسكرية عودة القوات الحكومية إلى أماكن تمركزها في المحافظات الثلاث التي وقعت الاشتباكات فيها (عدن وأبين وشبوة) بكامل عدتها ودمج التكتلات العسكرية بالقوات الحكومية، خلال فترة قصيرة من توقيع الاتفاق.

لكن اتفاق الرياض بقي مجرد ورقة على الطاولة لفترة طويلة، حتى إبريل/ نيسان 2020 حين أعلن الانتقالي عن «الإدارة الذاتية» للمحافظات الجنوبية، والذي كان أشبه ببيان انفصال، وسرعان ما لقي استهجاناً ورفضاً من الحكومة الشرعية ومحافظي المحافظات الجنوبية، منهم محافظ شبوة محمد صالح بن عديو.

ثم جاء تشكيل «حكومة المناصفة» برئاسة معين عبد الملك في ديسمبر/ كانون الأول الماضي، انطلاقاً من المحاصصة بين الأطراف السياسية المنضوية تحت إدارة الإمارات والسعودية، وأبرزها الحكومة الشرعية والمجلس الانتقالي. لكن على الرغم من حصول المجلس على وزارات رئيسية، إلا أنه استمر بالاعتراض على القرارات الرئاسية، كان آخرها استهجانه لما سمّاها قرارات أحادية الجانب بشأن التعيينات في شركة مصافي عدن، وشركة النفط التي عُيّن عمار العولقي، وهو من أبناء شبوة، مديراً لها. جاء ذلك الاستهجان في تغريدة على «تويتر» للمتحدث الرسمي باسم المجلس علي الكثيري، عبّر فيها عن رفض المجلس لهذه التعيينات.

تسيطر قوات الشرعية على شبوة منذ عامين (صالح العبيدي/فرانس برس)

انسحبت القوات الإماراتية أخيراً من معسكر العلم

حاول الانتقالي إحكام سيطرته على عتق بشكل كامل لكنه فشل

لم تتبنّ القبائل في شبوة خطاباً ينحاز للسلطة أو المجلس

دعوة لنقاش حول الحديدة

دعت بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاقية الحديدة «ونمها» في بيان، أمس الاثنين، الى فتح نقاش بين الحكومة اليمنية والحوثيين، حول تطورات محافظة الحديدة، معللة استعدادها لتيسيره. واشارت الى انها لاحظت ما ترتب من تغيرات كبيرة بخطوط التماس في المحافظة بعد الانسحابات التي قامت بها القوات المشتركة قبل ايام من دون علم الحكومة او الامم المتحدة.

تأثير القبيلة

تُعتبر القبيلة في مجتمع شبوة كياناً اجتماعياً متنوعاً بدرجة أولى، بالتالي ليس هناك موقف سياسي موحد للقبيلة في شبوة. أدى هذا التنوع المجتمعي داخل المجتمع الشبواني إلى اختلاف الانتماءات السياسية ليس داخل القبيلة فحسب، بل داخل البيت الواحد. في المقابل، تبنّت القبيلة الشبوانية الكثير من الوساطات التي سعت لتسوية الخلافات والخروج بحلول قبل انفجار الأوضاع بين الأطراف داخل المحافظة، كانت آخرها الوساطة للإفراج عن قوات إماراتية احتجزتها مجموعة قبلية في سبتمبر الماضي، لتنتهي بالاتفاق على مغادرة القوات الإماراتية من معسكر العلم باتجاه القوات الإماراتية من معسكر العلم في نهاية أكتوبر/ تشرين الأول الماضي.

وتحتفظ القبيلة في شبوة باحترامها للروابط الاجتماعية في ما بينها، كالمصاهرة، إذ تعتبر من أبرز الأسباب التي ربطت بين العائلات ووثقت الصلة بين القبيلة والأخرى. هذه الروابط كان لها تأثير إيجابي في رأب الصدع ومقاربة الحلول لتوحيد كلمة القبيلة بعيداً عن الخلافات داخل المجتمع الشبواني، التي عانى لفترات طويلة بعد قيام الجمهورية اليمنية من التهميش والإقصاء السياسي والعسكري وحرمان المحافظة من العائدات النفطية التي تنتجها. غير أن المحافظة سقطت في فخ الثارات القبلية لفترة طويلة ولم توجد الحكومة حلاً جذرياً لهذه المسألة التي تُعتبر المطب الأول لنهضة المحافظة.

وفي الصراع بين المجلس الانتقالي والسلطة الشرعية، لم تتبنَ القبيلة الشبوانية خطاباً سياسياً ينحاز لطرف معين، وكانت القبائل في شبوة قبل توغل الحوثيين إلى المحافظة قد ظهرت في تجمعات كبيرة أكدت من خلالها عزمها على مقاتلة الحوثيين كونهم يعتبرون طرفاً أتياً لبسط قوته المذهبية أمام مجتمع شافعي وقبلي. لكن بحكم أن العديد من مشايخ القبائل كانوا مع بداية الحرب عام 2015 مقربين من الرئيس السابق علي عبد الله صالح، حليف الحوثيين مع بداية الحرب، سقطت المحافظة بيد الجماعة حينها، بتسهيلات كبيرة قدّمت للحوثيين مهدت لهم الطريق. لكن لم يطل بقاء الحوثيين، فبعد أربعة أشهر من السيطرة على عتق، عاصمة المحافظة، انسحبت جماعة الحوثي لتحل محلها القوات الحكومية. ومع أن القبيلة منذ ذلك الحين سعت لتخفيف حدة الصراعات بالمحافظة بشكل حثيث، إلا أن محافظ المحافظة لم يعتمد عليها في المقام الأول في ما يخص العمليات العسكرية، بل تم تأسيس وحدات أمنية مدربة للحفاظ على الأمن في المحافظة بمواجهة أي طارئ قد يحدث. وهذا ما حدث في أغسطس 2019 عندما سيطر الجيش الحكومي على العاصمة عتق بعد اشتباكات عنيفة مع قوات «النخبة الشبوانية»، فلم تتدخل القبيلة مع أي طرف، ذلك لأن منتسبي النخبة والجيش الحكومي من أبناء المحافظة.

وشرح الناشط السياسي ياسر الصايلي، في حديث مع «العربي الجديد»، أن «القبائل رافد مهم وأساسي في دعم الجيش الوطني وإسناده بالمقاتلين والقيادات العسكرية، وقد ضحت القبائل بالآلاف من أبنائها في حرب الشرعية مع المليشيات في اليمن ولكن تحت بافطة الجيش ووزارة الدفاع»، مضيفاً «أما القتال منفردة فهو غير وارد في هذه الفترة، وهذا ما أفصح عنه محافظ شبوة في اللقاء الموسع الذي انعقد في عاصمة شبوة مع شيوخ وشخصيات اجتماعية وقبلية في المحافظة بعدم قتال الحوثي بالطريقة التقليدية، لا سيما أن جماعة الحوثي تقاتل بطريقة حرب الجيوش لا حرب القبائل والمليشيات»، لافتاً إلى أنه لا مانع من مشاركة القبيلة تحت راية الجيش الوطني بعد تأهيل مقاتليها وتدريبهم. ولفت إلى أن القبيلة موجودة بقوة داخل الجيش الوطني في محافظة شبوة من خلال قيادات الألوية والأركان والكتائب والأفراد، فأغلب مكونات الجيش في شبوة من أبناء القبائل.

وعن موقف قبيلة بلحارث، التي تسيطر على حقول النفط، من الانتقالي ومن الشرعية، أشار الصايلي إلى أنها «قبيلة عريقة ولها مواقف مشهودة وكبيرة في الوقوف إلى جانب الشرعية والجيش الوطني، أما وجود أصوات فيها ترتفع بين الحين والآخر مناصرة للانتقالي فهذا لا يعني ولاء القبيلة للانتقالي، فكما أن هناك قيادات من القبيلة في الانتقالي، هناك قيادات عسكرية ومدنية من القبيلة في الشرعية». وبالنسبة لسيطرة هذه القبيلة على حقول النفط، فأوضح أنها لم تدّع سيطرتها على حقول النفط، ولكن الحقول تقع في أراضيها، وللقبيلة بعض المطالب في العمل والحراسات والمقاولات كاصحاب امتياز، أما الحقول فتوجد فيها حراسات وقوات تتبع لوزارة الدفاع اليمنية التابعة للشرعية.

معارك محتدمة في مأرب

ذكرت مصادر لـ«العربي الجديد» أن المعارك في مأرب، بين القوات الموالية للشرعية والحوثيين، توسعت أمس الاثنين لتشمل أغلب جبهات المحافظة. وأكدت المصادر أن «الجيش الوطني» شن عمليات عسكرية في جبهات حريب والجوبة وجبل مراد، فضلاً عن اشتداد المعارك في جبهات الكسارة، وأحرز تقدماً في جبهات حريب والجوبة. وقال مصدر لـ«العربي الجديد» إن الحوثيين استعانوا بوساطات لإقناع الجيش وقبائل مأرب بوقف العمليات لانشغال الجيش.

تصعيد شمال غربي سورية: سيناريو مكرر يسبق أستانة

في سيناريو تكرر كثيراً في السابق، صعّد النظام السوري وروسيا ميدانياً، قبل انعقاد لقاء أستانة في ديسمبر/كانون الأول المقبل

أمين العاصي

صعّد النظام السوري والجانب الروسي مجدداً في الشمال الغربي من سورية، بعد أن هدأت لهجة الوعيد التركي في الشمال الشرقي من البلاد، مع بدئهما قصفاً جوياً ومدفعياً طاول بلدات في ريفي إدلب وحلب، مؤدياً إلى مقتل وإصابة مدنيين، قبل أكثر من شهر من جولة مباحثات جديدة من مسار أستانة، المقررة بعد 20 ديسمبر/كانون الأول المقبل، حسب ما كشف نائب وزير الخارجية الروسي ميخائيل بوغدانوف.

وأفادت مصادر محلية «العربي الجديد» بأن قوات النظام قصفت بالمدفعية الثقيلة، صباح أمس الاثنين، بلدة كفرنوران في ريف حلب الغربي، ما أدى إلى مقتل وإصابة مدنيين من عائلة واحدة، إضافة لأضرار مادية في ممتلكات المدنيين. وذكرت المصادر أن القتلى هم امرأة وثلاثة من أفراد عائلتها أصابت إحدى القذائف منزلهم بشكل مباشر، مشيرة إلى أن القرية شهدت حركة نزوح من قبل السكان. إلى ذلك، ذكرت مصادر إعلامية معارضة متقاطعة أن قصف قوات النظام تزامن مع اشتباكات بالأسلحة الثقيلة بينها وبين فصائل المعارضة في ريف حلب الغربي.

بدوره، عاود الطيران الروسي، أمس، قصف بلدات وقرى في ريف إدلب الجنوبي، فاستهدفت غارة جوية محيط قرية دير سنبل، وأخرى محيط قرية مجدليا. وشنّت طائرة روسية غارة على منطقة جبل الأربعين في ريف إدلب الجنوبي. وذكر ناشطون أنه لم تقع إصابات بين المدنيين جراء الغارات الروسية. وارتفعت وتيرة القصف في الشمال الغربي من سورية خلال الأيام الماضية في خضمّ الوعيد التركي بشن عملية واسعة النطاق ضد «قوات سورية الديمقراطية» (قسد) في الشمال الشرقي من سورية، والذي تراجع زخمه بسبب رفض روسي وأميركي أي تحرك تركي يبدد خريطة السيطرة في شرق نهر الفرات أو غربه. وارتكب الطيران الروسي مجازر عدة في الشهرين الأخيرين، مع مقتل مدنيين، يوم الخميس الماضي، بغارة جوية استهدفت مزرعة للدجاج يقطنها نازحون بصواريخ شديدة الانفجار، ما أدى إلى مقتل رجل وامرأة وثلاثة أطفال. وفي الشهر الماضي، أدت الغارات الروسية إلى مقتل وإصابة العشرات، معظمهم أطفال، في مدينة أريحا جراء قصف مدفعي استهدف سوق المدينة.

ويأتي تصعيد النظام والروس قبل انعقاد جولة جديدة من مباحثات مسار أستانة التفاوضي، بعد إعلان الخارجية الكازاخية منذ أيام أن الجولة المقبلة من مباحثات أستانة ستعقد منتصف الشهر المقبل، مشيرة إلى أنها تلقت طلبات من الثلاثي الضامن تفاهمات هذا المسار (تركيا، روسيا، إيران) بهذا الخصوص. ودأب الجانب الروسي على التصعيد قبيل كل جولة من جولات هذا المسار، الذي بدأ مطلع عام 2017، ولم يستطع تحقيق شيء، حتى اتفاق وقف إطلاق النار لم يلتزم به الروس والنظام. ومنذ بدء هذا المسار، سيطر النظام على أغلب مناطق المعارضة السورية في أرياف دمشق وحمص الشمالي وحماة الشمالي وحلب الجنوبي وحلب الغربي، ولم يبقَ أمام النظام من المناطق الخاضعة لتفاهمات أستانة إلا بعض المناطق في محافظة إدلب ومحيطها، لذا، من المتوقع أن يواصل النظام التصعيد تجاهها، مع تفرّغه لهذه المنطقة بعد تسوية الأوضاع في جنوب سورية بشكل كامل. ومن الواضح أن موسكو تسعى للحصول على مكاسب للنظام في محافظة إدلب، تحديداً في ريف إدلب الجنوبي وجانب من ريف إدلب الغربي، لاستعادة الحركة على الطريق الدولي «أم 4» (أوتوستراد حلب ـ اللاذقية). ويُعدّ هذا الطريق الحيوي في سورية، من منطقة سيطرة الفصائل في شمال غرب سورية العقيد مصطفى البكور، في حديث مع «العربي الجديد»، أن «التصعيد الروسي لم يتوقف على المناطق المحررة (المناطق الخاضعة لفصائل المعارضة) منذ بداية مسار أستانة»، مشيراً إلى أن الروس يضربون حتى في المناطق التي تعتبر آمنة، مثل درع الفرات (ريف حلب الشمالي) وغصن الزيتون (منطقة عفرين)، لذلك، لا يمكن الحديث عن عودة التصعيد وإنما استمرار التصعيد. وعن موقف فصائل المعارضة من هذا القصف، اعتبر «أن الفصائل تقوم بالرد على القصف بشكل دائم».

من جهته، لا يرى الباحث في مركز «الحوار السوري» محمد سالم أن «هناك تغيرات كبيرة في مستوى التصعيد المستمر منذ مدة طويلة على إدلب». ورأى في حديث مع «العربي الجديد» أن «هذا المستوى المستمر يأتي استمراراً لاستراتيجية الروس بالضغط على فصائل المعارضة السورية في الشمال الغربي من البلاد، وعلى الجانب التركي، وعدم ترك المنطقة تنعم بالراحة وإضعاف الثقة الشعبية بالقدرات التركية».

تفرّغ النظام للشمال السوري بعد تسوية الأوضاع جنوبي البلاد

واصل الطيران الروسي قصف مناطق في إدلب (عز الحديد أديلبي/الأناضول)

تركيا: حراك لتوسيع التحالفات السياسية

قبل نحو عام ونصف العام من الانتخابات البرلمانية والرئاسية التركية، تنشط حركة اللقاءات السياسية، في مسعى لتوسيع مروحة التحالفات

إسطنبول ـ **جابر عمر**

تشهد الساحة السياسية التركية حراكاً سياسياً مكثفاً في الفترة الأخيرة، مع اقتراب موعد الانتخابات البرلمانية والرئاسية المقررة في يونيو/حزيران 2023، في حال لم يتم تقديمها وإجراؤها بشكل مبكر. وهو ما دفع الأطراف السياسية في التحالف الحاكم والمعارضة، لرصّ صفوفها وتعزيزها، من أجل رفع أعداد ناخبيها، في ظل تطورات هامة على الساحة السياسية، مع فرزها في الفترة الأخيرة طبقة جديدة بسبب تشكّل أحزاب عدة خلال العامين الأخيرين. وعزّز ذلك حصول انشقاقات ضمن التحالف الجمهوري الحاكم وتحالف الشعب المعارض، ودخول العامل الكردي عنصراً داعماً للمعارضة ضد حكم الرئيس رجب طيب أردوغان المستمر منذ 18 عاماً، رئيساً للوزراء بين عامي 2003 و2014، ورئيساً للجمهورية منذ عام 2014. وفي ظل لقاءات متكررة تكثفت أخيراً بين الأحزاب المعارضة، التقى أردوغان رئيس حزب السعادة الإسلامي المعارض تميل كرم الله أوغلو، يوم الأربعاء الماضي في أنقرة، في أن مهمة أردوغان في البحث عن حلفاء بعيدة، لكن توقيته لفت الأنظار. واستمر اللقاء لأكثر من ساعتين، ما دفع بعض المتابعين للحديث عن احتمالات ضمّ الحزب الإسلامي إلى التحالف الجمهوري الحاكم لتوسيع القاعدة الشعبية، خصوصاً أن أردوغان استقطب سابقاً رئيس الهيئة الاستشارية لحزب السعادة، القيادي الراحل أوغوزهان أصيل تورك، الذي توفي في 1 أكتوبر/تشرين الأول الماضي، وكان يقود حملة من أجل تغيير التوازنات في حزب السعادة، تمهيداً للانضمام للتحالف الجمهوري. مع العلم أنه خلال الانتخابات السابقة اتخذ حزب السعادة موقفاً إلى جانب المعارضة في إطار تحالف الشعب المعارض، وتمكن التحالف من تحقيق النجاحات بالانتخابات المحلية التي جرت في عام 2019، عبر الفوز بكبريات المدن التركية، وأهمها إسطنبول والعاصمة أنقرة. وعقب اللقاء مع أردوغان، قال كرم الله أوغلو «تناولنا مسائل تتعلق بالبلاد والقضايا الدولية. كانت هناك بعض النقاط المشتركة وأخرى مختلفة، ولكن اللقاء كان ودياً ويعتبر جيداً، ولا يمكن القول أكثر من ذلك»، فيما نقلت وسائل إعلام محلية عن الرئاسة التركية قولها إن اللقاء كان «إيجابياً».

وكان زعيم حزب السعادة قد أجرى في الفترة السابقة لقاءات مع زعماء مختلف الأحزاب السياسية، كما خصص فريقاً قانونياً من الحزب للتعاون مع ستة أحزاب سياسية معارضة من أجل إعداد مسودة دستور جديد يعتمد على النظام البرلماني، الذي يؤيده الحزب مهاجماً النظام الرئاسي المعتمد من أردوغان. وشكّل موضوع نظام الحكم خلافاً بين التحالف الحاكم والمعارضة، إذ تدفع الأخيرة نحو النظام البرلماني والتعددية التي تسمح للرقابة المؤسساتية بين أجهزة الدولة، وتعزز فصل السلطات من دون تدخل، وتتهم أردوغان بالتفرد بالحكم عبر النظام الرئاسي. وهو ما يدل على أن مهمة أردوغان في البحث عن حلفاء بعيدة، لكن توقيته لفت الأنظار. واستمر اللقاء لأكثر من ساعتين، ما دفع بعض المتابعين للحديث عن احتمالات ضمّ الحزب الإسلامي إلى التحالف الجمهوري الحاكم لتوسيع القاعدة الشعبية، خصوصاً أن مصادر لـ«العربي الجديد»، بأن زعيم حزب السعادة اقترح العودة للنظام البرلماني، مقدماً وجهة نظر تفيد بأن أردوغان أكثر من تضرر من النظام الرئاسي. وتحدث كرم الله أوغلو عن مشاكل اقتصادية، في ظلّ وجود انطباع حول غياب العدالة في المجتمع، رغم عدم اقتناع أردوغان بذلك، إلا أن شرائح في المجتمع تعاني من هذا الغياب. ودعا زعيم السعادة الرئيس التركي لإراحة هذه الشرائح بخطوات دقيقة يجب أن يقدم عليها. وحول مجريات لقاء الأربعاء، كشف نائب رئيس حزب السعادة، بولنت كايا في حديث مع «العربي الجديد»، أنه «كانت هناك فرصة خلال اللقاء المطول للتطرق لكثير من المسائل والمواضيع التي تعتبر هامة وتخص البلاد، وتعتبر مشاكل تعاني منها تركيا». ونفى أن يكون الحديث تناول موضوع التعاون والانضمام للتحالف الجمهوري، مشدداً على أنه «لم يكن هناك أي أجندة تشمل التعاون بين الحزبين، بل على العكس كان لرئيس حزب السعادة لقاءات مع رؤساء باقي الأحزاب في الفترة السابقة، واللقاء مع أردوغان يندرج في ظلّ السياق. ولم يطرح حتى الآن موضوع التعاون، بل نقل الحزب مخاوفه من مسائل البلاد العالقة وسبل حلها».

اقترح زعيم «السعادة» على أردوغان العودة للنظام البرلماني

أردوغان وكرم الله أوغلو خلال لقائهما الأربعاء (الأناضول)

وعن مستقبل اللقاءات، أفاد كايا بأن «ما يمكن أن يأمله حزب السعادة هو أن يفهم الحزب الحاكم المخاوف التي ساقها الحزب لمشاكل البلاد، والإقدام على خطوات من أجل حلها، خصوصاً في ما يتعلق بالوضع الاقتصادي والسياسة الخارجية والخطاب السياسي المتشدد والنظام الرئاسي وسلبياته».

من جهته، اعتبر المحلل السياسي، المقرّب من حزب العدالة والتنمية، بكير أتاجان، في حديث مع «العربي الجديد»، أن إمكانيات التوافق بين الحزب الحاكم وبقية الأحزاب شبه معدومة، موضحاً أن «هناك أطرافاً شعبية موالية للرئيس أردوغان تطالب في الفترة الأخيرة بفتح قنوات تواصل مع من تعتقد أنهم يميلون إلى حزب العدالة والتنمية، وتحاول التقرب منه. ومن أجل إزالة هذه الضغوط والاستجابة لها، تم ترتيب اللقاء بين أردوغان وكرم الله أوغلو، ولكن هناك فروقاً كبيرة في وجهات النظر بين قيادات وقاعدة الحزبين، وأكبر مثال على ذلك نظام الحكم، إذ يدعم الحزب الحاكم النظام الرئاسي بينما يطالب حزب السعادة بالنظام البرلماني». وتابع: «كما أن الموضوع السوري يشكّل نقطة خلافية، إذ تطالب الحكومة وتدفع باتجاه التعاون بين تركيا وأي طرف سوري ديمقراطي، بينما يقبل حزب السعادة حوار الدولة التركية مع (رئيس النظام السوري بشار) الأسد، وبالتالي هناك أفكار مختلفة متناقضة بين الطرفين».

من جهته، رأى الصحافي يوسف سعيد أوغلو، في حديث مع «العربي الجديد»، أن «احتمالات ضم أحزاب جديدة للتحالف الحاكم تبدو صعبة، خصوصاً الأحزاب الكبرى، فيما الأحزاب الصغيرة لا تأثير لها، ولا يمكن أن تنعكس بشكل كبير على أصوات التحالف الجمهوري. وهو ما يؤكد أن الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، ستكون مصيرية. وهو ما بات يستشعره الرئيس أردوغان ويسعى لتأمين شريحة كافية تؤمن فوزه بكل أريحية، من دون الدخول في حساب أعداد محددة من الأصوات، لكن الأمر يبدو صعباً في الوقت الحالي بسبب كثرة المشاكل الداخلية».

شبهة تهميش نائبة جو بايدن

أدوار ثانوية لكامالا هاريس

تبدو نائبة الرئيس الأميركي جو بايدن، كامالا هاريس، مقيدة في عملها ومهامها، وسط حديث مصادر مقربة منها لشبكة «سي أن أن» عن «تهميشها»، وهو ما قد يلقي بثقله على مستقبلها السياسي

واشنطن ـ **العربي الجديد**

على الرغم من الاهتمام الذي حظيت به لدى اختيارها كأول امرأة تشغل منصب نائب الرئيس الأميركي ووصولها إلى البيت الأبيض مع الرئيس جو بايدن قبل عام، إلا أن كامالا هاريس لا تزال إلى حد كبير على الهامش، كما يرى كثيرون، ولا سيما مساعدون لها، خصوصاً بالنسبة للأدوار المسندة إليها، وهو ما يثير السخط في أوساط المقربين منها، خصوصاً تجاه مسؤولي الجناح الغربي في البيت الأبيض حيث مكتب بايدن. لكن هؤلاء الأخيرين ساخطون بدورهم على ما يعتبرونه «خللا وظيفيا» في مكتب هاريس، ليزداد بذلك الحديث عن شرخ متزايد بين فريقي كل من الرئيس ونائبته، وهو ما ألقت شبكة «سي أن أن» الأميركية الضوء عليه في تقرير مطول، وصفت فيه ولاية هاريس إلى الآن بـ«المحبطة».

ويكشف التقرير، الذي نشرته «سي أن أن» أمس الإثنين، ويتضمن مقابلات مع نحو ثلاثين شخصاً من مساعدي هاريس السابقين والحاليين والمسؤولين المقربين منها والعاملين في مكتبها ضمن أدوار مختلفة، والذين تحدثوا شرط عدم الكشف عن هويتهم، عن علاقة معقدة داخل البيت الأبيض المنهك جراء المعارك السياسية والضغوطات الداخلية والخارجية. كما يقدم التقرير صورة حول إدارة غير متيقنة من مستقبلها، خصوصاً بالنسبة لترشح بايدن لولاية ثانية عام 2024، ودور هاريس الطموحة حينها، والتي تتضرر الآن سياسياً، بحسب ما تكشفه استطلاعات الرأي.

ويشعر حلفاء هاريس بالقلق من أن الإدارة الحالية في البيت الأبيض لا تفعل ما يكفي للتحضير لولاية جديدة في انتخابات عام 2024، خاصة بالنسبة لدور هاريس في تلك الانتخابات كنائبة للرئيس. وفي حال قرر بايدن الترشح لولاية جديدة عام 2024، سيكون قد بلغ 82 عاماً في تلك السنة، وسيترك منصبه وهو في سن الـ86. وقد ترك ذلك العديد من المحللين الديمقراطيين، بما في ذلك بعض الأشخاص المقربين من نائبة الرئيس، متشككين فيما إذا كان بايدن سيرشح نفسه بالفعل في عام 2024، وهو يدرك تماماً أن هاريس ستكون مرشحة متوقعة لتحل محله في أعلى القائمة في حال عدم ترشحه. وبحسب «سي أن أن»، فإن المقربين من هاريس قلقون من أنه في كلتا الحالتين، لن تكون نائبة الرئيس مستعدة لدورها في عام 2024.

ويشعر كثيرون في دائرة نائبة الرئيس بالغضب لناحية أنه لم يتم إعدادها بشكل كاف أو وضعها في مكان مناسب، لا بل إنه بدلاً من ذلك يتم تهميشها. وبحسب «سي أن أن»، أخبرت هاريس نفسها العديد من المقربين منها أنها تشعر بأنها «مقيدة فيما تستطيع القيام به سياسياً»، في حين لا يزال من هم حولها حذرين حتى في التلميح إلى طموحات سياسية مستقبلية لنائبة الرئيس، خصوصاً أن فريق بايدن يتعامل بطريقة حذرة، لا سيما في ظل ما يراه من «علامات عدم ولاء حتى من نائبة الرئيس»، وفق «سي أن أن».

وفي السياق، قالت نائبة حاكم ولاية كاليفورنيا وحليفة هاريس منذ فترة طويلة، إيليني كونالاكيس، في مقابلة مع شبكة «سي أن أن»: «الذين يعرفون هاريس، يعلمون أنه بإمكانها المساعدة بشكل أكبر مما يطلب منها حالياً، ومن هنا يأتي الإحباط».

بدوره، قال شخص وصفته «سي أن أن» بأنه «مانح كبير» لبايدن والحزب الديمقراطي: «كامالا هاريس زعيمة، ولكن لم يتم وضعها في مناصب قيادية. هذا غير منطقي. يجب أن نفكر على المدى الطويل، وعلينا أن نفعل ما هو الأفضل للحزب».

ويعتقد بعض الأشخاص في فريق هاريس أن الرئيس بايدن نفسه ترك نائبته «في العراء»، وهو يعطي الأولوية لجدول أعماله، فيما يلقي البعض باللوم على مساعدين معينين في فريق بايدن بأنهم يحاولون تقويضها.

وصفت «سي ان ان» ولاية هاريس بـ«المحبطة» (آنا مونيماكر/Getty)

> أخبرت هاريس مقربين منها بشعورها بأنها «مقيدة سياسياً»

وبحسب «سي أن أن»، يُنظر إلى هاريس الآن على أنها في موقف ضعيف جداً سياسياً، لدرجة أن كبار الديمقراطيين داخل واشنطن وخارجها بدأوا يسألون بعضهم البعض «لماذا سمح البيت الأبيض بأن تصبح النظرة العامة لها سيئة للغاية؟». فعندما اختار بايدن هاريس لمنصب نائبة الرئيس، كان يرشحها كإحدى الشخصيات المستقبلية للحزب الديمقراطي، لكن يشعر الكثير من المقربين منها الآن أنه يتهرب من واجباته السياسية للترويج لها، ويهيئها للفشل. كما يشعر هؤلاء بالذعر، خصوصاً عندما يشاهدون أرقام استطلاعات الرأي الخاصة بها والتي تنخفض، وتدنت أخيراً لتصبح أقل من أرقام بايدن المنخفضة بالفعل. فقد أظهر استطلاع أجرته أخيراً صحيفة «يو أس أيه توداي» بالتعاون مع جامعة سوفولك، أن 28 في المائة فقط من المستطلعة آراؤهم يؤيدون هاريس الآن، بينما 51 في المائة قالوا إنهم لا يوافقون على أدائها الوظيفي، و21 في المائة لم يبدوا رأياً سلبياً أو إيجابياً.

إلى ذلك، تزداد الشكاوى بين فريق بايدن من جهة ومكتب نائبة الرئيس من جهة أخرى. ومما أغضب فريق هاريس على سبيل المثال هو تكليف بايدن لها بالتعامل دبلوماسياً مع ما يعرف بدول «المثلث الشمالي» وهي غواتيمالا وهندوراس والسلفادور، في إطار المساعي لمعالجة مسألة الهجرة من هذه الدول إلى الولايات المتحدة، لكنه لم يمنحها أي دور على الحدود الجنوبية نفسها التي يتدفق منها المهاجرون عبر المكسيك. وقالت هاريس نفسها إنها لا تريد أن يتم تكليفها بإدارة ملف الحدود، لإدراكها أن هذا الملف غير رابح، ولن يؤدي إلا إلى تخريب مستقبلها السياسي، على الرغم من أن بايدن اعتبر الأمر دلالة على احترامه لمنصبها، لأنها كانت الوظيفة نفسها التي منحها له الرئيس الأميركي الأسبق بارك أوباما كنائب للرئيس. كذلك، يتهم مساعدون لهاريس المسؤولين في مكتب بايدن بعدم الدفاع عنها بالشكل الكافي أمام حملات الجمهوريين ووسائل الإعلام اليمينية ضدها، خصوصاً أنها هدف سياسي مستمر لهم، منذ ما قبل فوزها مع بايدن.

من جهة أخرى، تتحدث مصادر «سي أن أن» عن خلل داخل مكتب هاريس، وتقول إن موظفيها «فشلوا مراراً وتكراراً وتركوها مكشوفة، وغالباً ما كان لأفراد أسرتها رأي غير رسمي داخل مكتبها». ويقول العديد من الأشخاص المطلعين على عمل مكتب هاريس إن هناك ارتفاعا كبيرا في نسبة تدخل أفراد من عائلتها في عملها، خاصة مع شعور نائبة الرئيس بـ«العزلة وعدم تأكدها مما إذا كان بإمكانها الوثوق بموظفيها». ويخشى البعض ضمن فريق بايدن من أن نائبة الرئيس، كما فعلت في كثير من الأحيان في حياتها السياسية، تميل بشدة إلى أختها مايا هاريس، وصهرها توني ويست وابنة أختها مينا هاريس، الذين يمارسون تأثيراً على كل شيء من تعيين الموظفين إلى القرارات السياسية.

وفيما يبدو أنه رد على تقرير «سي أن أن»، دافعت المتحدثة باسم البيت الأبيض، جين ساكي، عن هاريس، وقالت في تصريحات صحافية «كامالا هاريس ليست فقط شريكاً حيوياً للرئيس، ولكنها زعيمة جريئة تواجه التحديات الرئيسية والمهمة التي تعترض البلاد». بدورها، انتقدت المتحدثة باسم هاريس، سيمون ساندرز، ما اعتبرته تقارير «القيل والقال». وقالت عبر «تويتر»: «من المؤسف أنه بعد رحلة مثمرة (لهاريس) إلى فرنسا أعدنا فيها تأكيد علاقتنا مع أقدم حليف لأميركا، وأظهرنا قيادة الولايات المتحدة على المسرح العالمي، وبعد إقرار مشروع قانون البنية التحتية وغيره، يركز البعض في وسائل الإعلام على القيل والقال، وليس على النتائج التي قدمها الرئيس ونائبة الرئيس». علماً أنه عندما كان بايدن ومساعدوه والعديد من المسؤولين في إدارته يجرون مكالمات طوال اليوم قبل أسبوع ونصف (6 نوفمبر/تشرين الثاني الحالي)، في محاولة لاستمالة المشرعين المتذبذبين قبل التصويت على مشروع قانون البنية التحتية، كانت هاريس تقوم بجولة في مركز رحلات الفضاء التابع لوكالة ناسا في إحدى ضواحي ولاية ماريلاند، وفق «سي أن أن».